

# قرارات

## قرار رئيس مجلس الوزراء

(رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٠٠٦)

**رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار :

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية :

وبناءً على ما عرضه وزير الثقافة :

**قرار:**

### (المادة الأولى)

تُعتبر أرضاً أثرية الأرضى المملوكة للدولة والبالغ مساحتها ١٨٤ فدانًا و١٨ قيراطاً و١٨ سهماً ، الواقع بها المحجر الأثري رقم ١٢٦٥ بأرض خارج زمام وادى البرشاوى بناحية البرشا - مركز ملوى - محافظة المنيا ، والمبينة الحدود والمعالم بالذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

### (المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الواقع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١١ جمادى الأولى سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ٧ يونيو سنة ٢٠٠٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / احمد نظيف

## وزارة الثقافة

### مذكرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : « تعتبر أرضاً أثرياً الأرض المملوكة للدولة التي اعتبرت أثرياً بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة إخراج آية أرض من عدد الأراضي الأثرية أو أراضي المنافع العامة للأثار إذا ثبت للهيئة خلوها من الآثار ، أو أصبحت خارج أراضي خط التجميل المعتمد للأثر » .

يقع المحجر الأثري بوادي البرشاوى فى الجهة الشمالية من هذا الوادى إلى الشرق من نهر النيل بحوالى ٤ كم ، ويرجع هذا المحجر إلى عصر الدولة القديمة ، حيث كان يتم استخراج أحجار الألبستر التى كانت تستخدم فى عمل التمايل والتلائم وما تحتاج إليه المباني والمعابد من هذه الأحجار ، وتحتوى المحجر على العديد من المقاطع الأثرية التي تبين طريقة قطع واستخراج هذه الأحجار المطلوبة وهذه المقاطع توضح مدى براعة الفنان الذى قام بقطع هذه الأحجار من الجبل وبراعته فى تشكيلها وفي الجهة الغربية من المحجر توجد لوحة تحديد العصر الذى تم العمل به فى هذا المحجر وبها بقايا نقش بالكتابه الهيروغليفية وبلغ مسطح هذا الموقع ١٨٤ فدانًا و١٨ قيراطاً و١٨ سهماً بخارج الزمام بوادي البرشاوى ، وقد ثبت أن هذا السطح خالٍ من الإشغالات .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للأثار المصرية بجلستها فى ٢٠٠٥/٨/٧ على ضم منطقة التل الأثري المشار إليه لعداد الأراضي الأثرية .

لذا يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر -  
وعند الموافقة - بإصداره .

٢٠٠٦/٥/٣ .

وزير الثقافة

فاروق حسني